

حواليات الجامعة التونسية

العدد العاشر

1973

تونس

الجامعة التونسية

مجلة للبحث العلمي
تصدرها الجامعة التونسية

المدير: الشاذلي بويحيى
رئيس التحرير: المنجي الشملي

لجنة التحرير :

الشاذلي بويحيى ، المنجي الشملي ، عبد القادر المهيري ، الحبيب
الشواش ، رشاد الحمزاوي ، المنصف الشنوفي ، محمد اليعلاوي

الاشتراك :

- تونس وبلاد المغرب العربي وفرنسا م 600
- غير البلاد المذكورة م 700
- ثمن العدد الواحد م 600

المراسلات المتصلة بالتحرير تكون بالعنوان التالي :

مدير حليات الجامعة التونسية

الجامعة التونسية 94 شارع 9 افريل 1938 - تونس

الاشتراكات ومطالب المبادلات تكون بالعنوان التالي :

مصلحة النشر والمبادلات للجامعة التونسية

كلية الاداب - شارع 9 افريل 1938 - تونس

لا تلتزم المجلة بما ينشر فيها من آراء ، ويتحمل كل كاتب مسؤولية ما ينشره فيها

جميع الحقوق محفوظة

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

الفهرس

الصفحة

5	: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور	علي الشنوفي
11	: ريجيس بلاشير	الشاذلي بويحيى
15	: طه حسين	المنجي الشملي
21	: خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة	عبد القادر المهيري
37	: « المنهل » وموقف المعاجم العربية من المفاهيم العصرية	الطيب البكوش
55	: طريقة ابن منظور في تحرير مادة « لسان العرب »	رشاد الحمزاوي
73	: الترجمة الذاتية وفن الرحلة في « التعريف بابن خلدون رحلته غربا وشرقا »	صالح المغيربي
87	: شرح صفحة من مقدمة ابن خلدون في العلوم العديدية	محمد سويسى
95	: شعراء افريقيون معاصرون للدولة الفاطمية ..	محمد اليعلاوي
171	: أبو الطفيل عامر بن وائلة الكناني : اخباره واشعاره	الطيب العشاش

تقديم الكتب

- 1 - « جلال الدين السيوطي ، المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب » ، تحقيق عبد الله الجبوري : (رشاد الحمزاوي) .
- 2 - « ابن منظور الاقريقي ، لسان العرب المحيط » ، اعداد يوسف خياط ونديم موعشلي : (رشاد الحمزاوي) .
- 3 - « تحديث العقل العربي » ، تاليف الدكتور حسن صعب : (رشاد الحمزاوي) .
- 4 - « التصريف العربي » ، تاليف الطيب البكوش : (عبد القادر المهيري) .
- 5 - « تاريخ النحو العربي حتى اواخر القرن الثاني الهجري » ، تاليف الدكتور علي المكارم : (عبد القادر المهيري) .
- 6 - « تاريخ النقد الادبي في الاندلس » ، تاليف الدكتور محمد رضوان الداية : (محمود طرشونة) .
- 7 - « أدب القاضي والقضاء » ، تاليف : أبو المذهب هيثم بن سليمان القيسي ، تحقيق الدكتور فرحات الدشراوي : (الحبيب الشاوش) .
- 8 - « محاولات في الاسلوبية الهيكلية » ، تاليف م. ريفاتار M. Riffaterre (عبد السلام المسدي) .

طريقة ابن منظور في تحرير مادة « لسان العرب » (I)

بقلم : رشاد الحمزاوي

ان طرح هذا الموضوع يثير لاول وهلة تساؤلات متعددة منها : ما يعنى بهذه القضية ؟ وما هو الهدف منها ؟ وما هي أهميتها بالنسبة إلينا اليوم ؟ وجوابا على ذلك يمكن لنا أن نقول اننا نعني بتلك الطريقة منهج ابن منظور في تصنيف وتأليف مادة جذازاته أو جزازاته حسب تعبير مجمع القاهرة ، وهي عبارة عن ورقات يدون فيها المؤلفون لا سيما المعجميون ما يستسقونه من المصادر والمراجع ومن معارف يرتبونها وينظمونها حسب مناهجهم الخاصة قبل أن يفرغوها في معاجمهم فتُصْبِح مادة لغوية قائمة الذات . وليس المراد من هذه المحاولة الجذازات في حد ذاتها لأنه يمكن أن يكون ابن منظور لم يعرفها ولم يستعملها بل المهم هو أن نعرف كيف كان يستسقي المعارف اللغوية من المصادر التي اعتمدها ؟ وما هو المنهج الذي كان يتبعه لترتيبها على اختلاف أنواعها وأشكالها وتشعباتها ؟ فالمادة الواحدة من « اللسان » تكاد

ألقي هذا البحث في مهرجان ابن منظور بقفصه سنة 1972 .

(1) لقد اعتمدنا في هذا البحث طبعة صادر من لسان العرب 15 جزءا الصادرة ببيروت ابتداء من 1374هـ/1955م .

تحوى أحيانا أكثر من عَشْرَ ورقات . فيه تحسن اذا أن نعرف الأسس التي اعتمدها ابن منظور لتصنيفها وتأليفها .

ولقد تنبه ان منظور نفسه إلى ذلك عندما لاحظ في مقدمة « اللسان » أن المعاجم التي سبقتة قد تعثرت أما في جمع اللغة أو في ترتيب مادتها . فقال « ورأيت علماءها بين رجلين . أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه . فلم يُفِدَ حسن الجمع مع اساءة الوضع ، ولا نفعت اجادة الوضع مع رداءة الجمع » (2) .

فهو وان كان يبدى اعجابه بتهذيب الازهرى (980/370م) وبمحكم ابن سيده (585/6501) فانه يعيب عليهما : « أن كلا منهما مطلب عسير المهلك ومنهل وعسر التحقيق وكأن واضعه شرع للناس موردا عذبا وجلاهم عنه وارثا ذلهم مرعى مرتبعا ومنعهم منه قد آخر وقدّم وقصد ان يُعرب فأعجم » (3) . أما في شأن صحاح الجوهري (1003/393م) فإنه يعلّي شأنه على أنه يعتبر أنه « في جو اللغة كالذرة وفي بحرها كالقنطرة وان كان في نحرها كالذرة وهو مع ذلك قد صحف وحرف وجزف فيما صرف » (4) وتدل على ذلك حواشي ابن بري (1187/582) التي ألتخذها صاحب اللسان مصدرا من مصادره . ولقد أضاف ابن منظور إلى هذه المصادر النهائية في غريب الحديث والاثر لابن السعادات المبارك محمد بن الاثير الجزري (1210/606م) مؤكدا على جودته آخذا عليه أنه « لم يضع الكلمات في محلها ولا راعى زائد حروفها من أصلها » (5) .

(2) اللسان - المقدمة ص 7 .

(3) نفس المصدر .

(4) نفس المصدر .

(5) نفس المصدر ص 8 .

فلقد أراد صاحب « اللسان » أن يتجاوز نقائص كل هذه الكتب من حيث الجمع والوضع حتى تُصبح الفروع وكتابه الأصل (6) لأنه يؤكد « لاني نقلت من كل أصل مضمونه ولم أبدل منه شيئاً ... فليعتد من يستقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الاصول الخمسة وليغتن عن الاهتداء بنجومها فقله غابت لما أطلعت شمسَه » (7) . فابن منظور يعتبر أنه وضع المعجم المثالي جمعاً وترتيباً كما وضع المادة المثالية اللغوية وبالتالي وضع الجذادة المثالية التي تهتم بحثنا هذا والتي نسعى إلى تصورها من خلال مواد اللسان . والغاية من ذلك أن نستكشف مميزات اللسان باعتبار الاساسين اللذين تعتمد عليهما المعاجم أي الجمع والوضع .

فالمراد من بحثنا أن نعرف إن كان أميناً عندما وضع مادته وترتيبها وبعبارة أخرى هل كان جمعاً مقلداً على حد عبارته في مقامة اللسان ؟ هل أضاف أشياء ؟ هل أنقص أخرى وهو المعروف بجنوحه إلى تلخيص المطولات ؟ فمن حقنا أن نسأل أثره عن تصرفه في التراث اللغوي الذي نقله من المصادر الخمسة التي اعتمدها . أما في ميدان الترتيب فإنه يحسن كذلك أن نعلم إن كان قد قلله أو خلط المواد أو فاز بوجود طريقة تربط اللحمة بين مواد مصادره الخمسة .

إن الموضوع الذي نطرقه يبدو تافهاً لا قيمة له . لكنه يكفينا أن نلاحظ أن لهذه الطريقة ميزة خاصة وهي مواجهة نوع من الشعور بالرضى الغامض الذي يوعز دون مبرر علمي واضح أن « اللسان » قد جمع فأوعى . فأننا نعرف أن « اللسان » قد نقل التهذيب والصحيح والمحكم والنهاية لكننا لا نعرف كيف عوض هذا النقص السلبي بنقل إيجابي ؟ فلا بد أن نتجاوز هذا النقد التقليدي وما إليه من فروع تركز اختلاف المعاجم عن بعضها بعضاً على

(6) نفس المصدر .

(7) نفس المصدر .

اختلاف ترتيبها حسب الاصوات أو القافية أو الحروف الابدجية . ان قضية معرفة طريقة صاحب اللسان بالاعتماد على الوصف والتحليل تساعد في حله ذاتها على معرفة جميع مادة « اللسان » ووضعها وبالتالي تساعدنا على الوقوف منه موقفا علميا مبررا عند وضع المعاجم العربية العصرية .

ولا شك أن القيام بمثل هذه المحاولة التي نريدها قبل كل شيء منهجية تثير في وجهنا صعوبات متعددة من ذلك :

1 - أن ابن منظور لم يذكر بوضوح طريقته المادية في ترتيب المادة وجمعها ولم يترك لنا وثائق تدل على ذلك باستثناء مادة اللسان .

2 - أنه يستحيل علينا القيام بمفردنا بهذا العمل وتطبيقه على مادة اللسان كلها . لأن هذا العمل يستدعي جهودا جماعية منظمة والآت حساب عصرية تستقرىء المادة كلها لنخرج من ذلك بحكم علمي عام يتصل بموضوعنا بسبب وثيق .

3 - أنه لا توجد بتونس جميع المصادر الخمسة التي اعتمدها اللسان . فلا وجود لحواشي ابن بري في مكتبتنا العامة بالعاصمة ولا يوجد من محكم ابن سيده الا جزءان . وهذا ما جعلنا نحصر ميدان محاولتنا في مادة « عرب » التي وجدناها في التهذيب (8) والصحاح (9) والمحكم (10) والنهاية (11) .

ويبدو لنا أن اختيارنا مادة عرب موفق¹ لأنه يظهر من خلال مادتها أن ابن بري لم يتكلم فيها . ولقد أضفنا إلى هذه المادة مادة أو اثنتين بغية الإشارة

(8) الأزهري : تهذيب اللغة - 15 جزءا ، طبعة المؤسسة المصرية للتأليف والانباء - القاهرة ابتداء من 1384هـ/1964م . وقد جاءت مادة عرب في الجزء الثاني ص 360-367 .

(9) الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - 4 أجزاء . طبعة القاهرة 1376هـ/1956م الجزء الثاني مادة عرب ص 178-180 .

(10) ابن سيده - المحكم - طبعة القاهرة 1377هـ/1958م . الجزء الثاني مادة عرب ص 90-93 .

(11) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث . طبعة القاهرة 1383هـ/1963م . الجزء الثالث - مادة عرب ص 200-201 .

إلى بعض القضايا التي لها صلة بموضوعنا . فالمقارنة تبدو ممكنة لكنها محدودة جدا للأسباب التي ذكرناها .

فإن اعتبرنا منهج ابن منظور المبدئي في جمع اللغة فإننا نلاحظ أن « اللسان » يمتاز بميزتين هامتين وهما :

1 - اعتماد خمسة مراجع دون غيرها . فهذا الاختيار وقل هذا الالتزام يكون في حله ذاته منهجا علميا طريفا يقطع النظر عن نتائجه التطبيقية وعن قيمته اللغوية ذلك أنه لم يسبقه إليه أحد من أصحاب المعاجم . واتمه قصر عمله في مادة عرب عليها بالرغم من أسماء الرواة الكثيرة الواردة فيها . إن هذا الالتزام يمتاز بالوضوح في المنهج فيما يتعلق بالجمع ولكنه لا يخلو من خطورة لأنه يربط صحة اللغة وفصاحتها ومحتواها بمصادره الخمسة دون غيرها .

2 - اعتبار نفسه ناقلا جماعا لا يعتمد رواية ولا سماعا بدليل قوله « وأنا مع ذلك لا أدعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو فعلت أو وضعت أو شددت أو رحلت أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت » (12) .

وسنجد لهذين المبدأين أثرا هاما - دون أن يكون مطلقا كل الاطلاق - في مستوى جمع اللغة خاصة . فلقد استوعب اللسان كل ما ورد في مصادره الخمسة من قرآن وحديث وشعر ونثر . فلقد حوت مادة « عرب » خمس آيات وردت كلها في التهذيب ولم يذكر الصحاح والمحكم الا واحدة منها . أما فيما يتعلق بالحديث فلقد ذكر « اللسان » ستة وعشرين حديثا أغلبها مأخوذ حرفيا عن ابن الأثير ولا يوجه منها الا اثنان بالتهذيب . وقد ترك اللسان حديثا واحدا رواه الجوهرى وهو « عربوا عليه » (13) وزاد محايثا لا يوجاه.

(12) اللسان - مقدمة ص 8 .

(13) الصحاح 1/179 .

في ابن الأثير وهو « الثيب يعرب عنها لسانها والبكر تُسْتَأْمَرُ في نفسها » (14).
واختلف عنه في حديث اسماء حديث عمر وهو : « لَا تَنْقُشُوا فِي خَوَاتِمِكُمْ
عَرَبِيًّا » (15) سنرى مشكله فيما يلي .

وفي الشعر فانه أورد تسعة عشر بيتا منها عَشْرَةُ أبيات من التهذيب بمفرده
باعتبار أن وجودها بالصحاح أو بالمحكم ليست الا رواية عن التهذيب ومنها
سنة من المحكم وواحدة من الجوهري وواحد نسبة السهيلي (1185/580م)
في كتابه الروض الأنف إلى جاء الرسول وهو حسب رأيه كعب بن لؤى
والبيت هو .

يَا لَيْسَتَنِي شَاهِدٌ فَحَسَوَاءَ دَعْوَتِهِ
إِذَا قُرَيْشٌ تُبَغِّي الْخَلْقَ خِذْلَانَا (16)

أما في النشر فإنه اعتمد نفس الطريقة لانه قل ونلر أن نجد في مادة « عرب »
من لسان العرب اختلافا كبيرا عما ورد منها في مصادره الاربعة المذكورة
اعلاه . فإن مثلنا للتهذيب بحرف (ت) والصحاح بحرف (ص) والمحكم
بحرف (م) والنهاية بحرف (ن) نستطيع أن نصور هيكل جزء متوسط على
سبيل المثال من مادة « عرب » المتعلق بالمعاني الآتية : العَرَبُ والعَرَبُ
— العرب العاربة — والاعرابي — والعربية . فيكون هيكل النص الوارد
في اللسان عبارة عن مزج من جميع مصادره . فيكون كما يلي :

(ص * م * ص * م * ص * م * ت * ن * ص * ت) .

ولا يكون تكرار المصدر الواحد عنوانا على أهميته كما وذلك لأن
التهذيب الذي لم يرد الا مرتين يستأثر بمادة « عرب » التي جاءت في معظمها
مروية عن الأزهري .

(14) اللسان 588/1 .

(15) نفس المصدر ص 589 .

(16) نفس المصدر ص 593 .

تفيد هذه العجالة من الاحصائيات المأخوذة من مادة «عرب» أن «اللسان» يكاد يقلد مصادره تقليداً أعمى . فهو لا يزياء عليها الكثير كأن الاستعمال العربي عبر التاريخ وقبل أن يحرر ابن منظور معجمه قد قصر مادته على ما جاء في مصادر «اللسان» . ان هذا الموقف التوقيفي النسبي الذي توجد فيه هنات واضحة هو من شروط اللزوم لا من شروط الكفاية . اذ يوجد في القرآن مثلاً آيات أخرى تهتم مادة «عرب» وعربي إذ قال تعالى « انا أنزلناه قرآنا عربيا » (17) .

أما في الحديث فانه لا يبين صراحة انه يعتمد ابن الأثير ولا يذكر اختلافه معه في الحديث التالي . فلقد أورد ابن الأثير : « وفيه لا تنقشوا خواتمكم العربية » . وكان ابن عمر يكره ان يَنْقُشَ في الخاتمِ القرآنَ » (18) وأورد اللسان « وفي الحديث : لا تَنْقُشُوا في خواتمكم عربيا » . أي لا تنقشوا فيها محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه كان نَقَشَ خاتم النبي - صلى الله عليه وسلم - . ومنه حديث عمر رضي الله عنه : لا تَنْقُشُوا في خواتمكم العربية . وكان ابن عمر يكره ان يَنْقُشَ في الخاتم القرآنَ » (19) . فما هو مصادر الحديث الأول ؟ ولم نسب «اللسان» الحديث الثاني لعمر منافيا في ذلك النهاية وساهيا عما في نقله من اضطراب لان الخلط واضح بين حديث عمر وابن عمر . فالنقل لا يخلو أحيانا من الخلافات وبعض الزلل في الجزئيات . فالزيادات مقبولة بل منشودة ان كانت مبررة .

في الشعر نلاحظ أنه يتقف من الشواهد الشعرية مواقف مصادره منها . «فاللسان» يجهل أصحابها مثلها . وذلك هو شأن البيت التالي الذي لم يذكر الازهري صاحبه :

(17) سورة يوسف آية 2 .

(18) النهاية 202/3 .

(19) اللسان 589/1 .

وَعَرَبَتُهُ أَرْضٌ مِمَّا يَحِلُّ حَرَامَتُهَا
من الناس الا اللّوذعيّ الحُلاّحِل (20)

وهو لا يبين سبب اختياره رواية أحد المصادر دون الآخر . كذا هو شأن
بيت آخر مروي عن الازهرى :

فَمِمَّا خَلَقْتُ مِنْ أُمِّ عِشْمَانَ سَلَفَعُ
من السود وَرَهَاءُ الْعَيْنَانِ عَرُوبُ (21)

ولقد جاء هذا البيت حسب رواية أخرى في المحكم لا سيما في صدره
فما بَدَل من أُمِّ عِشْمَانَ سَلَفَع (22)

ولقد ورد هذا البيت في التهذيب (23) مرويا عن أبي العباس عن ابن
الأعرابي وفي المحكم عن ثعلب (904/291م) . فاكتمى « اللسان »
بروايته عن ابن الأعرابي دون أن ينسب إليه البيت المذكور الذي نسبته في
نهاية الأمر إلى ثعلب . فما حجته في ذلك ؟ وما الداعي الذي دعاه إلى هذا
الموقف ؟ فكأنني « باللسان » يقف موقفا توفيقيا من مصادره وذلك على حساب
الدقة وصحة اللغة وهو يعكس ذلك في هذا الشطر :

كُلُّ طِمِيرٍ غَدَوَانٍ عَرَبُهُ (24)

فهو يرويه عن الازهرى (25) عن الليث ويجهل تماما ابن سيده (26)
الذي يرويه دون أن يذكر الليث .

(20) التهذيب 366/2 - اللسان 587/1 .

(21) التهذيب 364/2 - اللسان 591/1 .

(22) المحكم 92/2 .

(23) التهذيب 364/2 .

(24) اللسان 592/1 ، والعرب والعراة : النشاط - ويروى عدوان .

(25) التهذيب 364/2 ، المحكم 92/2 .

(26) التهذيب 365/2 .

في النشر نلاحظ كثيرا من الهنات رغم تعلق «اللسان» بتقليد مصادره . وأهم تلك الهنات تتمثل في اسقاط بعض الجمل من ذلك ما جاء في التهذيب في شأن العَرَابِ « وهو شجر يقتل من لحائه الحبال » (26) . وقلة أسقط من التهذيب أيضا « والعَرَبِيَّةُ : الغريبة من الابل وغيرها » (27) . أما من الجوهري فقلقه أسقط « وعربتُ عن القوم أي تكلمت عنهم » (28) . كما أسقط « والعَرَبُ أيضا : فساد المعيدة يقال عَرَبَتْ مَعِدَتُهُ بالكسر فهي عَرَبِيَّةٌ وعَرَبَ الجرحُ : نُكِّسَ وغفِرَ » (29) . وهو لا يبين سبب اختياره بين روايتين واردتين في معنى واحد من ذلك المرأة العَرَبِيَّة والعَرُوبُ وهي المرأة الضحاكة الغنجة المغتلمة . فلعله ورد هذا المعنى في التهذيب (30) وفي المحكم (31) اللذين نقل عنهما «اللسان» (32) . فلقد ذكر سند المحكم في هذا الصدد وهو اللُّحْيَانِي (822/207) وأسقط سند التهذيب الذي اعتمد رواية أبي العباس عن ابن الاعرابي كما أسقط روايتي مجاهد وأبي عبيد . ان «اللسان» لا يذكر صراحة مصادره الخمسة التي أخذ عنها . فكأنه ترك القضية لاختياراته التي لا نعلم عنها الكثير . ولا بد من ذكر ذلك لأنه يهمنا أن نعلم مثلا أول من سبق إلى الحديث عن معنى دون آخر . فالمعجمية التاريخية تحتاج كثيرا إلى ذلك لمعرفة نشؤ الكلمات وتطورها والاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي كانت أساسا لها . فيهمنا في بحثنا هذا أن نعلم مثلا أول من تكلم في معنى التعريب الذي يفيد تعريب الاسم الأعجمي . فلقد أورد «اللسان» هذا التعريف وهو : « تعريب الاسم الأعجمي ان تنفوه به

(26) التهذيب 365/2 .

(27) نفس المصدر ص 367 .

(28) الصحاح 179/1 .

(29) نفس المصدر .

(30) التهذيب 364/2 .

(31) المحكم 92/2 .

(32) اللسان 591/1 .

العرب على منهاجها» (33) . والحال أن الجوهري هو أول من أتى بهذا المعنى من المعجميين . ولا غرابة أن يعتني الصحاح - وهو موضوع على غرار صحيح البخاري - بقضية التعريب أو المعرب لان عصره وهو عصر الاحتجاج والمحافظة اللغوية كان مهتما شديدا بالاهتمام بالدخيل وبقضية التعريب وياخضاعها إلى فصاحة بدوية تجهل ما خلقتها اللغة العربية في عصر ازدهارها من ألفاظٍ وتراكيبٍ حضاريةٍ متنوعة .

ولقد لاحظنا من جهة أخرى أن «اللسان» ينسب إلى سندٍ ثانٍ ما هو من حق سند أول - يقول : « قال الكسائي : المُعَرَّبُ من الخيل الذي ليس فيه عِرْقٌ هجين » (34) . والصواب في التهذيب : « أبو عبيد عن الكسائي : « المعرب الخ ... » (35) . وهو لا يذكر السند بتاتا اذ يقول : « والمعربُ يَسِيْسُ البُهْمِي » (36) والصواب في التهذيب « وقال الأصمعي : العِربُ ... الخ » (37) . يضاف إلى ذلك أنه يورد فقرات ليس لها أصل في مصادره الاربعة التي استعملناها الا إذا اعتبرنا أنها أخذت من حواشي ابن برى المفقودة من تونس حاليا ، من ذلك ما أورده عن كعب بن لؤي وشعره (38) وعن تسميته اليوم الخامس من الاسبوع الجمعة وكان يدعى يوم العِروبة .

ولكن الغريب في اللسان هو أنه يوهم أنه يأخذ حرفيا عن مصادره وليس ذلك دائما منهجه . فقد لاحظنا أنه يترك أحيانا المصدر الاساسي ليأخذ عن مصدر ثانوي وضعه أحد مؤلفي مصادره الأساسية . مثال ذلك ما يتعلق بتعريف « العُشَّة » فلقد جاء في التهذيب :

(33) نفس المصدر ص 589 .

(34) نفس المصدر .

(35) التهذيب 2/ 365 .

(36) اللسان 1/ 592 .

(37) التهذيب 2/ 364 .

(38) اللسان 1/ 591 .

« العنة : قال : ويقال للحظيرة من الشجر يُحَطَّرُ بها على الغنم والابل في الشتاء لتندرى بها من برد الشمال عنة وجمعها عُنَنَ وعُنَانٌ مثل قبة وقُباب » (39) .

ولقد جاء في اللسان : « ... وقال البشتي العنن في بيت الأعشى حبال تشدّ ويلقى عليها القديد . قال أبو منصور : الصواب في العنة والعنن ما قاله الخليل في الحظيرة وقال : ورأيت حُطُرَاتِ الابل في البادية يسبونها عننا لاعتنائها في مهب الشمال معترضة لتقيها برد الشمال قال : ورأيتهم يَشْرُونَ اللحم المقدّدَ فوقها إذا أرادوا تجفيفه قال ولست أدري عن أنخذ البشتي ما قال في العنة أنه الحبل يمدّ ومد الحبل من عمل الحاضرة . قال : وأرى قائله رأى فقراء الحرم يمدون الحبال بمنى فيلقون عليها لحوم الأضاحي والههدي التي يُعْطُونَهَا ففسر قول الأعشى بما رأى ولو شاهد العرب في باديتها لعلم ان العنة هي الحظار من الشجر » (40) .

فالاخلاف واضح بين المعجمين . على أن المطلع على مقدمة تهذيب اللغة (41) يلاحظ أن صاحب «اللسان» قد فضل نقل ما جاء في نفس المادة في المقدمة المذكورة (42) على ما جاء منها في التهذيب . والاغرب من ذلك كله أن اللسان يوعز أنه نقل ذلك عن أبي منصور الثعالبي . ولم يذكر أن أبا منصور قد نقله عن مقدمة التهذيب .

ان الخلاف يبدو كبيرا لما نرى أن اللسان ينقل عن مصادر خارجة عن مصادره الأساسية دون أن يذكر ذلك موهما أنه ينهل من نفس المنبع . فهو

(39) التهذيب 111/1 .

(40) اللسان 293/13 والملاحظ ان ما نورد هنا مسبوق بنص قصير يشابه ما جاء في التهذيب . اما بيت الاعشى المتحدث عنه فهو : ترى اللحم من ذابل قد ذوى .. ورطب يرفع فوق العنن » .

(41) مقدمة التهذيب ص 3 - 54 .

(42) نفس المصدر ص (36 وما بعدها) .

ينسب بيت شعر إلى الشماخ والحال أن أحد مصادره — وهو الجوهري — ينسبه إلى الخطيئة . والبيت هو :

إذا ما رَايَةً رُفَعَتْ لِمَسْجِدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

فلقد أضح «اللسان» الخطأ دون أن يسرر ذلك مغفلا دور الصاغانى (1252/هـ/650) الذي يعود إليه الفضل في تصويب الخطأ في التكملة والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية (43) . لكن يجب الا نعتمد هذه الهنات باسم مبادئ عامة ونترك تحليل نزعة «اللسان» إلى الخروج من جلدته ان صح هذا التعبير . فتصويب الخطأ تدعو إليه الدقة فضلا عن نزعة صاحب «اللسان» إلى تكملة بعض المواد اللغوية التي وردت مقتضبة مثلا في الصحاح . فليس من الغريب أن يحرص «اللسان» على تدقيق أسماء الشعراء والتوسع في ذكر شعرهم زيادة في التوضيح . فلقد ذكر الجوهري أن أبا الهندي قال في «العُرَيْبِ» وهو تصغير العرب : «وانشد له :

وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ ————— لَا تَشْتَهِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ (44)

فبين «اللسان» أن إسم أبي الهندي هو عبد المؤمن ابن عبد القدوس ثم يأتي بثلاثة أبيات سابقة للبيت الذي أورده الجوهري لتفسيره وإيضاحه (45) وتظهر هذه النزعة في الدقة والتحري في حرصه على تكملة مادة عرب بزيادة بعض من الشعر والنثر عليها ان صح أن المزيد منهما ليس مأخوذا من ابن بري . وتنحصر تلك الزيادة خاصة فيما رواه عن السهيلي فيما يخص كعب بن لؤى وشعره في الرسول (46) .

(43) الصاغانى : التكملة طبعة دار الكتب — الجزء الأول ص 208-209 .

(44) الصحاح 1/179 .

(45) اللسان 1/579 .

(46) نفس المصدر ص 593 .

«واللسان» مزية أخرى رغم ضآلتها تتمثل في اسقاط ما ليس له صلة بالمادة المعنية بالأمر . فهو لم يسقط دائما دون مبرر . ومثال ذلك أنه أهمل ما جاء في التهذيب في الفصاحة ضمن مادة عرب اذ يقول : « قال وفصح الرجل وأفصح كلامه افصاحا » (47) . ذلك لانه لا علاقة لهذا بمادة عرب بل بمادة فصيح .

نستخلص من كل ما سبق أن طريقة ابن منظور في جمع مادته اللغوية تعتمد في غالب الاحيان النقل البحت الأمين الذي لا يخلو من نظرة لغوية توقيفية ولا يسلم من هنات واضحة . فلا يعدو هذا النقل أن يكون الا عملية استنساخ تشمل من حين لآخر زيادات ضئيلة فيها شيء من الدقة والفتنة . فإن كان الأمر كذلك في مستوى الجمع فما عساه أن يكون في مستوى الوضع ؟ يمكن أن ننظر في الموضوع من خلال رؤوس الأقلام الكبرى التي أوردها اللسان . وهي تتناول المعاني التالية :

- 1 - العرب وأنواعهم .
- 2 - الابانة والافصاح .
- 3 - الخيل العربية .
- 4 - الفحش .
- 5 - صفات النساء والماء والسفن .
- 6 - التجارة .
- 7 - أسماء الأيام والاعلام والأماكن .

فما هي الطريقة التي اتخذها «اللسان» لاستيعاب كل هذه المعاني وادماج كل ما قالته مصادره فيها ؟ ولبلوغ هذه الغاية يجب ان نقارن مخطط «اللسان» في هذه المادة بمخططات مصادره فنلاحظ أنه يكاد يعيد مخطط المحكم بعينه

والصحيح في جله مع الفارق الذي يظهر خاصة في غزارة مادة «اللسان» وتفوقها على مادة المعاجم الأخرى . لكنه يتميز في هذا الصدد على التهذيب بجمعه في مكان واحد من معجمه المعنى الواحد وما يتبعه من فروع . ومثال ذلك أنه جمع كل ما يتعلق بالعرب وأنواعهم وأصلهم التاريخي والجغرافي في أول المادة (48) وخالف التهذيب الذي يتحدث عن العرب وأنواعهم في أول المادة (49) ويترك الحديث عن أصلهم التاريخي والجغرافي في آخرها (50) .

«فاللسان» لم يأت بالجديد بل خير نوعا من التخطيط على آخر . أما فيما يخص ترتيب المادة فهو مصيب في اعتماده الاسم أولا ثم الفعل مثلما فعلت مصادره الخمسة باعتبار أن الأفعال في هذه المادة مشتقة من أسماء الأعيان لأنها تدل على صفات وشيم وعاهات . لكننا نلاحظ أنه نقل نقلا بحثا عن مصادره في ميدانين هامين :

1 - قدم الأفعال المزيّدة ومصادرها وآخر الأفعال المجردة ومصادرها التي تدل على المعاني الحسية التي تعتبر سابقة لظهور المعاني المجازية فلقد كاد يهمل في خضم مادته :

«عَرَبَ الجرح عَرَبًا وَحَبِطَ حَبِطًا : بقي فيه أثر بعد البرء ونُسُكسَ وَغُفِرَ» (51) .

و«عَرَبَ إِذَا فَصَّحَ بَعْدَ لُكْنَةٍ» (52) .

و«عَرُبَ الرجل يعرُبُ عَرُبًا وَعُرُوبًا ... كَفَصَّحَ» (53) .

(48) اللسان 586/1-588 .

(49) التهذيب 360/2-362 .

(50) نفس المصدر ص 365-367 .

(51) اللسان 591/1 .

(52) نفس المصدر ص 589 .

(53) نفس المصدر .

فكان عليه أن يأتي بعد ذلك بمعاني عرب وأعرب والتعريب والاعراب وهي متصلة بعَرَبَ وعَرَّبَ ويُفِيدان الفصاحة .

2 - قدم المعنى المجازي للاعراب والتعريب على المعنى الحسي وهو « والتعريب قطع سعف النخل وهو التشذيب » (54) .

فلقد كنا نَقِيد كثيرا من هذه الطريقة في وضع معجم عربي تاريخي لو عرفنا تاريخ المعاني الحسية والمعاني المجازية . ولعل هذه الطريقة الفوضوية هي التي جعلت ابن منظور لا يتخلص من التكرار . فإننا نلاحظ أنه يتبسط في معنى الابانة والافصاح (56) ويعود إليه بعد الحديث عن معنى الفحش (55) وكذلك الشأن فيما يتعلق باعراب الثيب عن نفسها (57) . يضاف إلى ذلك التكرار الصريح وتصنيف الاقوال المتقاربة التي تعني نفس الشيء . فلقد نقل عن الازهرى : « فأما العَرُبُ : فجميع عَرُوب وهي المرأة الحسنة المتحبة إلى زوجها . وقيل العَرُبُ الغنجات وقيل المغتلمات ، وقيل العواشق وقيل هي الشَّكِلَات ... » (58) . ونقل عن المحكم نفس الموضوع « والعَرُوبَةُ في صفة النساء . وقال اللّحياني هي العاشق الغلّمة . وهي العروب أيضا — ابن الأعرابي قال : العَرُوبُ المطيعة لزوجها المتحبة إليه » (59) وكثيرا ما قطع صاحب «اللسان» الفقرة الواحدة إلى فقرتين ورمى باحدهما إلى مكان قصي لا يوافق السياق الذي وضع فيه (60) فلم يسلم من تركيب المادة التي آلت إلى معارف موسوعية تغلب عليها الفوضى .

(54) نفس المصدر ص 592 .

(55) نفس المصدر ص 588 .

(56) نفس المصدر ص 591 .

(57) نفس المصدر ص 588 و 591 .

(58) نفس المصدر ص 591 .

(59) نفس المصدر .

(60) توجد أمثلة واضحة من ذلك في مادة عرب كلها .

لكن هذا النقل في ترتيب المادة لا يعني أن «اللسان» لم يأت بشيء جديد . فإنه شارك بوضع مناهج هامة بالنسبة للمعجمية العربية وطرق تصنيفها فهو :

1 - قد جمع شتات المادة اللغوية المتفرقة في المصادر الخمسة فأثرى العربية بألفاظ واستعمالات وأساليب يحق لنا أن نرى فيها سعيا إلى ضبط مراحل اللغة الفصحى وتاريخ استعمالاتها حسب العصور وحسب المناطق الجغرافية لأنه ان كان التهذيب مثلاً يمثل رأى الشرق في اللغة فالمحكم كان يمثل رأى المغرب فيها . ولا شك أن العربية حق مشترك تفرض على المعنيين بها أن ينتبهوا إلى هذا المنهج وأن يطبقوه . «فاللسان» هو صورة عن لغة العرب كما راها أهلها في الشرق والغرب .

2 - أدخل منطقية في بعض المعاني والصيغ . فإنه أعطى معنى «عَرَبٌ» (61) الأولوية وقدمه على معنى العرب العاربة التي لها الصدارة في التهذيب (62) لان معنى عرب أعم وأشمل . وقدم معنى تصغير العرب وهو «العَرِيبُ» على معنى «العرب العاربة» وقد ورد هذا التصغير في آخر مادتي التهذيب (63) والصحاح (65) . فنلاحظ حرصه على التدرج من المعنى العام وفروعه إلى المعنى الخاص وصلاته المختلفة .

3 - يجدر بنا أيضا أن نؤكد على فطنته إلى جمع كل ما يخضع إلى معنى واحد من ذلك أن التهذيب قد أورد «وعَرِبَ السَّتَامُ عربا إذا وَرِمَ وتفتح» (64) في حديثه عن يوم العروبة . لكن «اللسان» ألحقه بمعنى عرب الجرح أي بقى فيه أثر بعد البرء (66) . ويمكن أن نطبق ذلك على طريقته

(61) نفس المصدر ص 586 .

(62) التهذيب 360/2 .

(63) نفس المصدر ص 365 .

(64) الصحاح 179/1 .

(65) التهذيب 365/2 .

(66) اللسان 591/1 .

في جمع أسماء الاعلام والاماكن في اخر المادة وذلك ما لم يفعله التهذيب في شأن معنى عرب عندما يقول «وعرب حي من اليمن» (67) . ولقد وضعها في وسط معجمه مع معان أخرى . ولا شك أن هذه النزعة التنظيمية تحتاج إلى كثير من المرونة والرياضة الفكرية والمعرفة اللغوية للتغلب على فيضان المادة . فهل قام بذلك بمفرده أو بمساعدة غيره ؟ ذلك لا سبيل إلى معرفته الان على أنه يستحق أن يكون موضوع بحث اخر لأنه يجب ان نعلم بالتدقيق ان كان «اللسان» كله من عمل ابن منظور وحده ؟

فهل يمكن لنا الان أن نفوز بجذاه ابن منظور أي بطريقته في تحرير معجمه وابرار مميزاته ؟ اننا نرى بالاعتماد على مادة «عرب» أن طريقة «اللسان» في تحرير مادته لا تقتصر على الجمع البحث إطلاقا كما كنا نظن إلى يومنا هذا وليست طريقة طريفة كل الطرافة مما يجعلنا نعتزف لها بمميزات بارزة . فهي تقليدية توقيفية في خطوطها الكبرى وان كانت تشمل نوعا من التجديد الفوضوى . فهي تعكس ثقافة صاحبها الذي كان يأمن بإيمان علم عصره القائل بأن جمع اللغة قد انتهى مع السلف وليس للمتأخرين ان يزيدوا عليهم بل عليهم ان يجتهدوا في المذهب وفي طرق عرضه ووضعه .

رشاد الحمزاوي